



## إنهاء حصانة الإمبريالية الأميركية والصهيونية من العقاب!

### تقرير غولدستون يتهم إسرائيل بإرتكاب جرائم حرب

التقرير الخاصة بها. ليست جرائم الحرب والجرائم بحق الإنسانية سوى مشاكل تواجه الإنسانية جمعاء، وعرضها على المحكمة الجنائية الدولية هو السبيل للتعبير عن رفضها. والحري بالولايات المتحدة تزعم هذه الجهود عوضاً عن عرقلتها. هذا مع العلم أن الرئيس أوباما كان قد أشار إلى احتمال الإلتزام بما ستقره المحكمة الجنائية الدولية. هناك إجماع من قبل شعوب الأرض باعتبار الجرائم التي إرتكبت في غزة مسألة تتوجب عناية المحكمة الجنائية الدولية. ندعو الولايات المتحدة إلى الانضمام إلى الجهود الدولية لحث مجلس الأمن على دعم نتائج التقرير وتوصياته ورفعها إلى المحكمة الجنائية الدولية. على الولايات المتحدة وقف كافة أشكال الدعم لإسرائيل الآن!

*التتمة على الصفحة الثانية*

صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال دورة إنعقاده الثانية عشرة في جنيف في سويسرا يوم 16 أكتوبر لصالح دعم التقرير الذي أعدته لجنة الأمم المتحدة لتقصي حقائق النزاع في غزة. ندد المجلس بإسرائيل لإرتكابها جرائم حرب ضد الفلسطينيين بما فيها جريمة العقاب الجماعي وصوت لصالح رفع توصيات التقرير إلى مجلس الأمن، على أن يقوم هذا برفع نتائج التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية إذا لم تقم إسرائيل بإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الجرائم التي يحددها التقرير في مهلة أشهر ستة. حالت الولايات المتحدة بشكل منهجي دون تحرك مجلس الأمن رداً على التقرير وهي تستمر بحماية وتمويل ودعم إسرائيل. تطالب صوت الثورة إدارة باراك أوباما بإتخاذ ما يلزم لضمان تطبيق توصيات غولدستون بشكل كامل بما فيه رفع نتائج التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية في حال فشل إسرائيل تطبيق توصيات

### تقرير غولدستون وعملية السلام

## المقاومة هي الطريق إلى السلام

*مراسل صوت الثورة لشؤون الشرق الأوسط*

دولية خاصة بجرائم الحرب الإسرائيلية لها صلاحية إتخاذ ما يلزم عقابياً. فالجلي أنه لا يمكن تحقيق السلام من دون إخضاع الولايات المتحدة وإسرائيل للمساءلة على جرائمهما. لقد فقدت "عملية السلام" التي أطلقها الرئيس باراك أوباما شرعيتها على ضوء رفض الولايات المتحدة دعم جهود الأمم المتحدة وإستمرارها بتمويل وحماية إسرائيل. فالولايات المتحدة هي من يعارض تصويت مجلس الأمن على التقرير، وهو ما سيحول دون إحالته على المحكمة الجنائية الدولية. وهي من قام بإبتزاز رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لسحب مشروع القرار الذي أعدته سلطته في مجلس حقوق الإنسان، وهو ما كان يعني تأجيل مناقشة غولدستون إلى شهر مارس من العام 2010 لو لم تُهزم الجهود الأمريكية عند تصويت المجلس وتبنيه التقرير يوم 16 أكتوبر.

*التتمة على الصفحة الثانية*

ينظر إلى تقرير غولدستون كأساس قانوني محتمل لملاحقة إسرائيل على جرائمها أمام مجلس الأمن و المحكمة الجنائية الدولية، وذلك رغم اللغة القاسية التي يستخدمها ضد "المجموعات الفلسطينية المسلحة" في غزة، وتحديداً بالنظر إلى توثيق التقرير منهجياً لجرائم إسرائيل ومدى خطورتها، مثل "العقاب الجماعي" و"السياسة المتعمدة باستخدام القوة المفرطة بحق السكان المدنيين" و"السياسة المنهجية الهادفة إلى عزل وخنق قطاع غزة بشكل أكبر" و"إذلال الفلسطينيين وتجريدهم من إنسانيتهم" و"الإعتداء على كرامة أهل غزة" وخلافها. فباستطاعة مجلس الأمن و المحكمة الجنائية الدولية التحرك لوضع حد للحصانة الأميركية- الإسرائيلية من العقاب بخلاف مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة. ويدعو كذلك الفلسطينيون وآخرون حول العالم إلى إنشاء محكمة

أيضاً في هذا العدد على الصفحة الثالثة

مساعي أمريكية لعرقلة متابعة تقرير غولدستون

وكان ريتشارد غولدستون القاضي الجنوب الأفريقي الذي عُين لرئاسة لجنة تقصي الحقائق قد قدم نتائج عمل لجنته يوم 29 سبتمبر. وحث غولدستون مجلس حقوق الإنسان والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إنهاء "حصانة مرتكبي إنتهاكات القانون الدولي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من العقاب". وخلص التقرير الذي بلغ عدد صفحاته الـ 575 إلى "وجود دلائل لإرتكاب إسرائيل لإنتهاكات فاضحة لقانون حقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدوليين أثناء نزاع غزة، وكذلك لقيامها بأعمال تعادل جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية". ويخصص التقرير جل صفحاته للتوثيق منهجياً لجرائم الحرب وللجرائم ضد الإنسانية التي إرتكبتها إسرائيل بما فيها الإعتداءات الكبيرة على البنى التحتية المدنية والقتل العشوائي لمئات من المدنيين. كما أشار التقرير إلى قيام "مجموعات فلسطينية مسلحة بإرتكاب جرائم حرب وربما جرائم ضد الإنسانية من خلال الإطلاق المتكرر للصواريخ وقذائف الهاون على جنوبي إسرائيل".

ويعود لمجلس الأمن الآن التحرك بعد تصويت مجلس حقوق الإنسان. يدعو التقرير إسرائيل التحقيق بالجرائم وبمعاينة مرتكبيها. وفي حال عدم قيامها بهذا خلال مهلة ستة أشهر، سيتوجب على مجلس الأمن إحالة الموضوع إلى المحكمة الجنائية الدولية للمتابعة. إلا أن البيت الأبيض كان قد عبر عن إعتقاده "القوي" بأنه لا يتوجب على مجلس الأمن مناقشة التقرير وهو ما سيمكن إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على الفلسطينيين للحيلولة دون قيامهم مفردين بعرض المسألة على المحكمة الجنائية الدولية.

وكانت سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة قد وصفت التقرير بأنه "معيب للغاية" من دون الإشارة إلى الوقائع التي تضمنها والتي توثق طبيعة وحجم الجرائم الإسرائيلية. وإعتبرت كذلك أن عمل

لجنة تقصي الحقائق كان "متحيزاً وغير متوازن وغير مقبول أساساً. لنا تحفظات جدية على توصيات التقرير". وهددت الولايات المتحدة أيضاً بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية وسانددت إبتزاز إسرائيل للسلطة والذي تمثل بمنع الفلسطينيين من توسيع خدمة الهاتف المحمول المهمة للاقتصاد الفلسطيني.

بما أن الولايات المتحدة تعتبر التقرير متحيزاً، فلماذا لا توافق على إحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية لمتابعته قضائياً حيث يمكن عرض وإستقصاء الأدلة بشكل وافٍ؟ من خلال معارضتها هذه تهدف الولايات المتحدة إلى عدم تطبيق مبدأ المساءلة على الجرائم التي إرتكبتها هي وإسرائيل. ويصدد الرفض الإسرائيلي للتقرير جملة وتفصيلاً وقولها بالإستمرار بإعتداءاتها ضد الفلسطينيين بدعم أمريكي، عبرت حماس عن قبولها لتوصيات التقرير كاملةً.

وبالفعل، فإن الولايات المتحدة قد عمدت إلى عرقلة التصويت في مجلس الأمن على التقرير وتستمر بمساعيها الهادفة إلى الحيلولة دون ملاحقة الموضوع أمام المحكمة الجنائية الدولية. تفصح أفعال الولايات المتحدة هذه لتواطؤها ومسؤوليتها عن إستمرار إسرائيل بالعقاب الجماعي وبالمجازر بحق الفلسطينيين، وهي إستمرار لأشكال الدعم الأخرى التي تتلقاها إسرائيل على شكل مساعدات عسكرية ومالية ضخمة مكنتها من إرتكاب جرائمها في غزة.

ينضم الأمريكيون إلى الفلسطينيين وباقي شعوب العالم في المطالبة بوضع حد لحصانة مرتكبي الإنتهاكات بحق الفلسطينيين، وكذلك بإنهاء كافة أشكال الدعم والحماية الأمريكيين لإسرائيل الآن! نطالب بعرض الجرائم الأمريكية- الإسرائيلية ضد فلسطين على المحكمة الجنائية الدولية!

إنهاء الإحتلال الآن!

وتنديداً بالجرائم الأمريكية- الإسرائيلية ضد فلسطين!

وتحية للمقاومة في فلسطين!

## المقاومة هي الطريق – تنمة الصفحة الأولى

مهماً من إعتداء أوباما على التاريخ، وإحدى تجلياته التزوير القائل بتضامن الناس مع من يقوم بإستغلالهم والواقعين تحت الإحتلال مع محتليهم، في الحالة الفلسطينية. ووفقاً للتضليل الإمبريالي عينه، يغدو رفض التفريط بالحقوق بمقارعة الإحتلال والطغيان "جريمة" و"عملاً إرهابياً" ضد "السلام". وحتى مجرد نقاش التقرير في مجلس الأمن بوصف على أنه ضد "عملية السلام"، مع العلم أنه لايندد بالإرتكابات الإسرائيلية لكونها جريمة إعتداء وبالتالي جريمة ضد السلام. ويوسم من يدعم إجراءات تفضي إلى المحاسبة على هذه الجرائم بأنهم "يدعمون الإرهابيين". لابل ذهب رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى القول بأن التقرير "يشرعن النشاطات الإرهابية". إن هدف هذا الإبتزاز الإمبريالي الصهيوني هو إفهام الفلسطينيين أن التواصل مع المقاومة ودعمها سيؤديان إلى مزيد من المشقات اليومية، أما القبول بتسوية يملها الصهاينة وأسيادهم الإمبرياليون فسيعني "تحسين" أوضاعهم. وستكون أي دولة فلسطينية تقوم على أساس تسوية مماثلة فاقدة لأي شرعية تاريخية لأنها ستتأسس على التخلي عن حق العودة والحق بالقدس الشرقية كعاصمة تاريخية ومادية للشعب الفلسطيني والتنازل عن المطالبة بإنسحاب إسرائيل إلى حدود 1967. وهي أسس تتضمنها قرارات الأمم المتحدة لإنهاء

وقد قوبل خضوع عباس وسلطته المتكررين للإملاءات والإبتزازات الأمريكية بغضب واسع، وذلك لإقتناع الفلسطينيين أن هذا يشكل تواطؤاً مع الولايات المتحدة والصهاينة لتنفيذ خطة أوباما بخلق دولة فلسطينية مقزّمة تقوم على أساس التخلي عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ومبدأ التفاوض على أساس حدود العام 1967 ومسألة القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية. ويتجلى هذا التوجه في تصعيد الإعتداءات الصهيونية على القدس لتخويف ولتهجير أهلها الفلسطينيين وتغيير هويتها الفلسطينية، وهو مائد به مجلس حقوق الإنسان أيضاً. ويتبدى أيضاً النفاق الأمريكي في موضوع المستوطنات. فيخالف ماترووجه الإدارة عن ممارستها بعض الضغط من أجل تجميد بناء المستوطنات، فهي تهدف فعلياً إلى تطبيق مخططها الإستعماري القاضي بتهميش مركزية حق تقرير المصير والنضال لتحرر الوطني في مقابل "تحسين" أوضاع الفلسطينيين. فليس الأمر بالمصادفة أن يصعد أوباما الحديث عن "تحسين أوضاع الفلسطينيين" كما لو أن المسألة الفلسطينية هي قضية إنسانية- إقتصادية فحسب، وذلك للتعمية على كون النضال الفلسطيني مسألة سياسية- تاريخية بالدرجة الأولى. يأتي هذا ليبرهن كيف أن تجريم المقاومة وحق الجماهير بالنضال ضد الظلم والإستعمار يحتل حيزاً

إحتلال فلسطين وإحقاق سلام عادل. تستمر الولايات المتحدة بالعرفلة عوضاً عن العمل على تطبيق هذه القرارات وإحالة تقرير غولدستون إلى المحكمة الجنائية الدولية. فيغض النظر عما يمكن أن يعنيه "تحسين وضع الفلسطينيين" في إطار إذلالهم اليومي من قبل إسرائيل، يصر إلى العمل على تهميش كرامة وحقوق الفلسطينيين وتصويره وكأنه تحسين.

إن السبيل إلى السلام هي المقاومة المدافعة عن الحقوق. فلن يقبل الفلسطينيون الإحتلال، يدعمهم في هذا الأمريكيون وشعوب العالم للمطالبة بإنهاء الإحتلال الآن!  
دفاعاً عن حقوق الفلسطينيين في وجه جرائم الحرب والجرائم بحق السلام الأمريكية الإسرائيلية!

## مساعي أمريكية لعرقلة متابعة تقرير غولدستون

عباس إلى سحب المشروع، وذلك بهدف تأجيل التصويت لغاية تاريخ إنعقاد مجلس حقوق الإنسان ثانية في شهر مارس 2010. عبر الفلسطينيون حول العالم عن غضبهم تجاه خطوة عباس، مطالبين بالتصدي للصلافة الأمريكية الإسرائيلية على أساس أن متابعة توصيات تقرير غولدستون هي إحدى السبل لتحقيق هذا. وكانت الصحافة العربية قد ذكرت كيف أن الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إتصلا بعباس مهددين بأنه لايتوجب على السلطة الفلسطينية "الانضمام إلى صفوف الإرهابيين وأولئك المشجعين على الإرهاب" في حال قررت السلطة دعم قرار محتمل لمجلس حقوق الإنسان لرفع تقرير غولدستون إلى مجلس الأمن و المحكمة الجنائية الدولية. وأضافت هذه التقارير بأن الإبتزاز الأمريكي بلغ حد التهديد بأنه إن لم تتخلى السلطة عن مساعيها فإن هذا "سيشكل تقويضاً لها وللدعم المالي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة." وأشارت كذلك إلى إبتزاز إسرائيلي مشابه تمثل بالتهديد بأن دعم قرار ضدها سيؤدي إلى تضيق الخناق الإقتصادي والمالي على السلطة وعلى الضفة الغربية، كمثل التهديد بعدم الإفراج عن الموجات الصوتية الضرورية لتوسيع خدمة الهاتف النقال في الضفة. وكان أن أذن عباس نتيجة لهذا الإبتزاز الأمريكي الإسرائيلي.

إلا أن ردة الفعل الفلسطينية والدولية حالت دون إنتهاء الأمور على هذا المنوال. إذ طالبت ليبيا مجلس الأمن بعقد جلسة خاصة لمناقشة تقرير غولدستون يوم 7 أكتوبر. تم رفض الطلب الليبي بتضمين جدول الأعمال فقرة تدعو إلى التصويت على نتائج التقرير، وإستعيض عن هذا بتقديم موعد إنعقاد جلسة المجلس الخاصة بالشرق الأوسط، والتي كان من المقرر إنعقادها يوم 20 أكتوبر، إلى الرابع عشر من الشهر. خصص جزء من الإجتماع لمناقشة تقرير غولدستون بالإضافة إلى البحث بإرهاب الدولة الإسرائيلي الأخير بحق فلسطينيي القدس الشرقية. وعملت الولايات المتحدة على الحيلولة دون تبني أي قرار.

عارض الفلسطينيون وشعوب العالم التي تؤيد نضالهم البطولي خطوة عباس سحب تأييد السلطة الفلسطينية لمشروع القرار، وهو ماوضع علامات إستفهام بشأن شرعية عباس والسلطة. وفي محاولة لرأب ماحدث عمد عباس إلى دعم المشروع الليبي وتقدم كذلك بمشروع قرار جديد إلى مجلس حقوق الإنسان يندد بالإنتهاكات الإسرائيلية في غزة والقدس الشرقية وباقي الضفة الغربية. تبني المجلس مشروع القرار وصادق عليه، مندداً بإسرائيل ومطالباً مجلس الأمن بإتخاذ مايلزم لضمان التحقيق بالجرائم التي تضمنها تقرير غولدستون. وفي حال عدم تنفيذ هذا في مهلة ستة أشهر، سيتوجب على مجلس الأمن رفع نتائج تقرير غولدستون إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعليه يكون الغضب الشعبي الدولي قد أفلح بوضع التقرير على جدول أعمال مجلس الأمن ثانية برغم الجهود الأمريكية للحيلولة دون ذلك. إلا أن الإمتحان القادم لفاعلية التحرك الدولي سيكون بعد أشهر ستة.

يتضمن تقرير لجنة الأمم المتحدة لتقصي حقائق نزاع غزة، والمعروف بتقرير غولدستون، مئات الوقائع الموثقة لجرائم الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. وتم نشره للمرة الأولى يوم 14 سبتمبر، وعرضه رئيس اللجنة القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد غولدستون على مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يوم 29 سبتمبر. ومنذ البداية عمدت الولايات المتحدة إلى إنتقاد التقرير مع السعي بشكل حثيث إلى عرقلة وصوله إلى مجلس الأمن ذي الصلاحية بالتحرك لتطبيق توصيات التقرير، والموهل لإحالته إلى المحكمة الجنائية الدولية نيابة عن الأمم المتحدة. أن مجرد مناقشة التقرير في مجلس الأمن سيشكل صفة للصفاة الأمريكية الإسرائيلية بحق فلسطين نظراً إلى الأدلة الدامغة على إرتكاب إسرائيل جرائم حرب. سعت الولايات المتحدة إلى عرقلة أي مناقشة للتقرير وللحيلولة دون تصويت مجلس حقوق الإنسان عليه رغم عدم تمتعه بصلاحية التحرك لتطبيق توصياته. بدا وكان هذه المساعي الأمريكية آيلة للنجاح، إلا أن العكس قد حصل وهو ما مفاجأ الرئيس أوباما تحديداً، والذي ألمح إلى إمكانية الإعتراف بما قد تقررته المحكمة الجنائية الدولية. ألا أن إدارته عمدت لاحقاً وبشكل فاضح إلى الحيلولة دون بلوغ التقرير المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما بين أن الولايات المتحدة لا تريد لإسرائيل ولا لتمويلها ولتسلحها ولحماتها للجرائم أن تكون موضع محاكمة أمام أعين العالم. حاولت الولايات المتحدة منذ البداية التشكيك بالتقرير وعرقلة التصويت عليه في مجلس حقوق الإنسان. فبعد أيام قليلة من نشر التقرير، وصفت سفيرة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة سوزان رايس يوم 17 سبتمبر تفويض المجلس للتقرير وللجنة بأنه "متحيز وغير متوازن وأساساً غير مقبول." وأضافت: "لدينا تحفظات جدية على توصيات التقرير. ونتوقع ونعتقد بأن المكان الملائم لمناقشته هو مجلس حقوق الإنسان. إلا أننا نؤكد بقوة على أنه علينا التركيز على المستقبل وأنه علينا العمل الآن على تحقيق تقدم ملموس لإستئناف المفاوضات" بين الإسرائيليين والفلسطينيين. يتم بهذه الطريقة تجاهل الجرائم الإسرائيلية والحيلولة دون محاسبتها عليها في إطار عملية السلام.

وكان الرئيس أوباما التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم 22 سبتمبر. ونتيجة لضغوط أمريكية، أعلن عباس عن التخلي عن المطلب الفلسطيني بعدم إستئناف المفاوضات إلا إذا قامت إسرائيل بوقف التوسع الإستيطاني، وهو مطلب تقول الولايات المتحدة أنها تدعو إليه أيضاً على أساس أن الإستمرار بالإستيطان ينقض إتفاقات سابقة. ومع هذا، يستمر بناء المستعمرات وتابعت السلطة تفاوضها يوم 22 سبتمبر.

وكان من المقرر أن يلتزم مجلس حقوق الإنسان للمناقشة والتصويت على نتائج تقرير غولدستون وعلى مشروع قرار فلسطيني لرفعها إلى مجلس الأمن يوم 2 أكتوبر. وكان أن ردت الإدارة بالقول أن متابعة التقرير سيشكل "عرقلة لعملية السلام." وبضغط أمريكي عمد